علماء المغرب ورهان إصلاح التعليم بجامعة القرويين

آسية بنعدادة

جامعة محمد الخامس-أكدال، الرباط

جوابا على وثيقة «المذهب التعليمي» التي وضعتها لجنة التربية والثقافة في سياق إعداد المخطط الخماسي (1960-1964) الذي اضطلعت بوضعه حكومة عبد الله إبراهيم منذ أبريل 1959، أعدت رابطة علماء المغرب، التي تأسست سنة 1960، مشروعا لتطوير التعليم الديني وإقرار جامعية القرويين» (انظر النص صحبته). في هذه المقالة، تقدم الأستاذة آسية بنعدادة تأطيرا تاريخيا يذكر بالملابسات التي تحكمت في رد فعل الرابطة، والنقاش الذي قاد إلى الصيغة الجديدة التي اتخذها التعليم الديني بمختلف كليات جامعة القرويين.

يدخل «مشروع رابطة علماء المغرب» في إطار الدفاع عن التعليم الأصيل الذي يُجسده جامع القرويين، ورفض الإصلاح الذي تقدمت به وزارة التربية الوطنية غداة استقلال المغرب. فهل هذا الموقف جديد، أم يدخل ضمن مسلسل المواجهة التي كانت قائمة باستمرار بين علماء القرويين وبين متزعمي الإصلاح في فترة الحماية ؟

يبدو أن علماء القرويين كانوا يرفضون الإصلاحات المنبثقة من خارج هذه المؤسسة، ذلك ما سنوضحه في هذا التقديم، بتتبعنا لمراحل هذه المواجهة منذ الفترة الاستعمارية وإلى استقلال المغرب، قصد فهم الظروف التي جعلت رابطة علماء المغرب تقترح في الستينات من القرن العشرين مشروعا لتطوير التعليم الديني وإقرار جامعية القرويين.

كان التعليم العالي في المغرب، عند دخول الاستعمار، منحصرا في جامع القرويين الذي كان يعتبر المركز التعليمي الأول والأساسي، وذلك على امتداد قرون عدة. وقد عرفت القرويين تراجعا منذ القرن الخامس عشر،

وبلغ هذا التقهقر ذروته في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، على الرغم من المحاولات الإصلاحية التي قام بها بعض السلاطين السعديين والعلويين.

بعد فرض الحماية على المغرب، أنشأ الفرنسيون إلى جانب هذا النظام التعليمي التقليدي، نظاما تعليميا عصريا متنوعا يقوم على أساس عنصري طبقي، حيث أحدثت ثلاثة أنواع من التعليم : تعليم أوروبي خاص بالجالية الأوربية، تعليم فرنسي إسرائيلي في مدارس الرابطة الإسرائيلية الدولية، وتعليم أهلي خاص بالمغاربة المسلمين، وهو نوعان : تعليم للعامة وتعليم للنخبة.

لكن هذا التعليم الاستعماري العنصري الذي أدخلته الحماية، أحدث هزة عنيفة في صفوف علماء القرويين وطلبتها، ودفع بفئة منهم للدفاع عن فكرة إصلاح التعليم الأصيل. وبالفعل، قامت محاولات لإصلاح هذه المؤسسة منذ السنوات الأولى للحماية، وذلك بمبادرة من المخزن، وبرغبة من سلطات الحماية التي كانت تخشى علماء القرويين لما يسببونه من ضيق لنفوذ فرنسا بالمغرب. فعمدت سلطات الحماية إلى مراقبة محاولة الإصلاح تلك، كما تبنت مطلب تحديث القرويين. لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، حيث ووجهت بمعارضة شديدة من طرف بعض العلماء المتشبثين بالتقليد أو الرافضين لتدخل دولة أجنبية في الأمور الدينية، والذين يعتبرون الإصلاح نوعا من الخروج عن الدين.

إلا أن مد الإصلاح بالقرويين لم يتوقف، حيث قامت عدة محاولات أخرى أسفرت عن صدور ظهيرين في مارس 1931 و1932، ينظمان التعليم بالقرويين ويؤسسان مجلسا أعلى للتعليم الإسلامي، ويقسمان الدراسة بالقرويين إلى ثلاثة أسلاك، ويحددان بدقة مواد الدراسة وكيفية تدريسها، وينظمان أوقات الدراسة، وطرق اجتياز الامتحان فيها، ويدخلان علوما ومناهج جديدة، بالإضافة إلى إصلاحات مادية تتعلق برجال التعليم، حيث أصبح العالِم يتقاضى راتبا شهريا. لكن هذه الإجراءات أثارت عاصفة من الاحتجاجات والمظاهرات من بعض العلماء الذين رفضوا إسناد هذه المهمة للعلماء الموظفين رغبة في الحفاظ على امتيازاتهم، مما أدى إلى تأجيل تطبيق جزء من هذا التنظيم حتى نهاية الأربعينات. وفي الثلاثينات، ثم إحداث التعليم الحر ذو التوجه العربي الإسلامي باعتباره رد فعل وطني، لقي دعم زعماء الحركة الوطنية.

لذلك ورث المغرب المستقل تعليما متنوعا ومتنافرا، فبات من الضروري والمستعجل إصلاح هذا القطاع، وكانت هذه هي المهمة الرئيسية التي شغلت بال المسؤولين منذ السنوات الأولى للاستقلال، حيث تم إعداد إصلاحات متتالية لم تطبق دائما. نشير بهذا الخصوص إلى ما يلي :

تشكلت أول لجنة رسمية لمعالجة شؤون التعليم، وهي اللجنة الملكية لإصلاح التعليم التي عقدت أول اجتماع لها في 8 شتنبر 1957، وكانت تشمل ممثلين عن جميع أصناف التعليم الموجودة بالمغرب. وقد خرجت هذه اللجنة باختيارات أساسية، هي المبادئ الأربعة الشهيرة : التعميم والتوحيد والتعريب والمغربة. كما اهتمت بإصلاح التعليم بجميع مستوياته، وفيما يخص جامع القرويين، أوصت بتحويل السلك العالي للقرويين ومدرسة بن يوسف إلى كلية للآداب وكلية للشريعة، لكن هذا الإصلاح لم يرق جميع الأطراف، لذلك تم تكوين لجنة ثانية لإصلاح التعليم في أبريل 1958، وكانت أول خطوة في سبيل تعميم التعليم.

غير أن أهم تغيير حدث في السياسة التعليمية تم مع وصول حكومة عبد الله إبراهيم في دجنبر 1958، حيث صدر مرسوم في أبريل 1959 تأسست بموجبه لجنة المخطط الخماسي (1960-1964) التي انبثقت عنها خطة الإصلاح للجنة التربية والثقافة. وقد أسفرت أعمال هذه اللجنة عن صياغة تقرير يحمل عنوان «المذهب التعليمي»، ويضم جملة من المبادئ والأهداف أهمها توحيد التعليم ؛ حيث لاحظت اللجنة أن هذا التنوع في التعليم (فرنسي، عربي، مزدوج) يشكل السبب الأول في المشاكل التي يتخبط فيها النظام التربوي المغربي. من ثم، بدأ التفكير في توحيده وإنشاء مدرسة وطنية مغربية موحدة. ستواجه محاولات توحيد التعليم عدة صعوبات ؛ فإذا كان هناك إجماع حول المبدأ، فإن الاختلاف كان كبيرا حول الطريقة، حيث ظهرت ثلاثة توجهات متباينة بهذا الشأن : موقف يرى وضع مسألة توحيد النظام التعليمي في إطار التعليم الفرنسي الإسلامي الموروث عن الاستعمار، وموقف ثان يدافع عن التوحيد في إطار تعليم عصري معرب على منوال المدارس الحرة. أما الموقف الثالث، فقد دافع عن التوحيد في إطار التعليم الأصيل واعتبره كفيلا بالحفاظ على الشخصية الثقافية المغربية الإسلامية.

أما وزارة التربية الوطنية، التي كان يرأسها آنذاك عبد الكريم بن جلون، فقد تبنت

توحيد التعليم في إطار النظام الفرنسي الإسلامي، أي حول التعليم المزدوج. بذلك، كانت مسألة التوحيد بالنسبة للتعليم الأصيل تعني إدماجه في التعليم العصري.

تتلخص الإجراءات التي عزمت الوزارة تطبيقها في مستهل السنة الدراسية 1960-1961 بالنسبة للتعليم الأصيل، في مجموعة من التوجهات، منها : إدماج الطور الأول من هذا التعليم والسنوات الأولى من الثانوي الخاص به في التعليم العصري ؛ تقليص تدريس العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية، والتركيز على اللغة الأجنبية، بالإضافة إلى إلغاء القسم النهائي في كل من جامعة بن يوسف بمراكش والمعهد العالي بتطوان، مما يعني إلغاء العالمية. ومن التدابير التي اتخذت : تعيين مدير للقرويين متخرج من غير سلك التعليم الإسلامي، وتوظيف أطر بعيدة عن خريجي القرويين أو سلك التعليم بها.

لكن عمل الوزارة اصطدم بمعارضة شديدة من علماء التعليم الأصيل، الذين رَفضوا مخطط 1960-1964، واعتبروا تلك الإجراءات انزلاقا بالمغرب المسلم نحو اللادينية. كما اعتبروا تعيين مدير للقرويين من غير علمائها طعنا في كفاءة خريجي هذه المؤسسة، وأكدوا أن هذه القرارات تمس بمكانة القرويين وبإشعاعها العلمي الذي تجاوز المغرب، وجعل من فاس عاصمة العلم لا للمغرب فقط، بل ولأقطار غرب إفريقيا كذلك.

لقد اجتمع حوالي خمسون عالما بنزل «باليما» بالرباط، منهم محمد بن عبد السلام الطاهري، وأحمد الودغيري، ومحمد جسوس، ومحمد بن عثمان الشامي، ومحمد عمور، وعبد الرحمن البوزدي، وأحمد اليزمي، ومحمد بن هاشم العلوي ؛ وبعد دراسة أوضاع التعليم الأصيل والعراقيل التي تواجهه، قرروا عقد مؤتمر لدراسة التطورات الهادفة لإصلاح هذا التعليم، وتطوعوا بمائة درهم من كل عالم وأمنوا على ذلك محمد بن عثمان.

انعقد المؤتمر بالرباط يومي 18 و19 شتنبر 1960، وشارك فيه نحو 400 عالم يمثلون جميع الأقاليم المغربية، ونددوا فيه بالمضايقات التي تلحق التعليم الأصيل وتلاحق العربية بوجه عام، وبالنظرة الاحتقارية التي كان ينظر بها لعلماء القرويين ؛ حيث كانوا يوصفون «بأولاد أحمد» أو أبناء «اللغ». ومن القرارات التي اتخذها المؤتمر، رفض العمل بالبرامج التي تدمج التعليم الديني في العصري، ورفض المدير والموظفين الجدد المعينين في

القرويين. كما أعلنوا في هذا المؤتمر عن تأسيس رابطة علماء المغرب، وفي 1961، عين عبد الله كنون أمينا عاما لها. وفي ذات السياق حررت الرابطة مشروعا لإصلاح التعليم الأصيل حتى يستمر في أداء الرسالة المنوطة به، والتي تتجلى في المحافظة على التراث الثقافي الإسلامي العربي. يؤكد نص المشروع على الاعتراف بجامعة القرويين وتعليمها وشهاداتها، وباستقلال إدارتها تحت إشراف وزير التربية الوطنية اعترافا رسميا، وتولي أمر إدارتها من خريجيها، وإحداث كليتين للغة العربية وأصول الدين ؛ تكون إحداهما بمراكش والأخرى بتطوان لتعويض القسم النهائي الذي كان بالمدينتين، وألغتهما الوزارة السابقة التي كان يترأسها عبد الكريم بنجلون، مع احتفاظ المعاهد الثانوية الإسلامية ببرامجها واستقلالها الذاتي، وتطويرها، وإدخال اللغات الأجنبية في نطاق محدود. كما تبنى المشروع فكرة الاحتفاظ بالطور الأول مع مراعاة سن القبول على شرط إحداث سنة إعدادية إلى جانبه، يهيَّأُ فيها الطلبة المتقدمون في السن، والذين حفظوا القرآن ولهم إلمام أولي بالعلوم الإسلامية والعربية للالتحاق بالثانوي. كما ينص المشروع على الاعتراف بمعادلة شهادات القرويين من عالمية فما دونها مع شهادات الكليات العصرية، وتخويل الحق لعلمائها في ولوج الوظائف العمومية كغيرهم، وفي الاستفادة من التقاعد.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع الرابطة تبنى لهجة شديدة جدا اعتبرت التدابير التي اتخذتها الحكومة لإصلاح التعليم التقليدي بمثابة خطة تسعى ل«القضاء على التعاليم الإسلامية واللغة العربية وانزلاقا بالمغرب المسلم نحو اللادينية وتركيزا للغة الأجنبية...»، الأمر الذي يبدو اليوم غير مناسب مع طبيعة الإصلاحات موضوع الاحتجاج.

في غشت 1961، قدمت الرابطة نسخة من هذا المشروع للديوان الملكي، ولأعضاء اللجنة التي ألفها الملك الحسن الثاني لمناقشة المشاكل التي يتخبط فيها التعليم بصفة عامة. كانت هذه اللجنة تتكون من بعض الوزراء وهم وزير التربية الوطنية محمد رشيد ملين، ووزير الاقتصاد الوطني والمالية محمد الدويري، ووزير الدولة المكلف بالشؤون الإسلامية علال الفاسي، والوزير المنتدب في الشغل والشؤون الاجتماعية عبد القادر بنجلون. كما توصل الأمين العام لرابطة العلماء عبد الله كنون بجواب من هذين الأخيرين يدعمان فيه مشروع الرابطة، ويَعِدان بأخذه بعين الاعتبار أثناء مناقشة اللجنة لمسائل التعليم.

بالفعل، في فبراير 1963، صدر ظهير يعيد تنظيم جامعة القرويين حتى «تستمر كما كانت دائما في الماضي في مهمتها التاريخية»، والمتمثلة في الحفاظ على الفكر الإسلامي ونشره في المغرب العربي. ومن ثم، تتحدد مهمتها في تكوين متخصصين في العلوم الدينية واللغة العربية، وتنمية البحث العلمي في مجال الشريعة الإسلامية واللغة العربية.

كما أعطى الظهير لهذا التعليم الأصيل تنظيما يماثل تنظيم التعليم العالي العصري بجامعة الرباط، ويجعل من جامعة القرويين مؤسسة عمومية تخضع، من حيث السلطة القانونية، لوزارة التربية الوطنية التي تدير شؤونها وزارة المالية، وتتكون من كلية الشريعة بفاس، وكلية اللغة العربية بمراكش، وكلية أصول الدين بتطوان، ولها مجلس ورئيس.

ملحق

نص وثيقة «مشروع رابطة علماء المغرب لتطوير التعليم الديني وإقرار جامعية القرويين» 1961*

ظلت جامعة القرويين والمعاهد الإسلامية ولن تزال منذ أحد عشر قرنا تواكب مختلف التيارات الحضارية المتعاقبة على هذه الأمة وتحتل مركز القيادة فيها وتوجهها الوجهة الصالحة المفيدة فكان أن أصبحت بفضل ذلك قبلة مقدسة تتجه إليها أنظار المهتمين بمصير العروبة والإسلام.

وما من أحد في هذا الوطن – مهما تكن مشاربه وأهواؤه – يستطيع أن ينكر على القرويين أنها كانت دوما الشعلة الأولى لجميع الحركات الإصلاحية التي يزخر بها تاريخ المغرب.

ومواقف أبناء القرويين وأساتذتها منذ صدور الظهير البربري والاعتداء على عرش المغرب في شخص محمد الخامس مواقف خالدة مشهورة أثارت حفائظ عناصر الشر وجراثيم الفساد التي أصابت هذه الأمة إبان الاحتلال الأجنبي.

وكان من المؤكد عند المؤمنين بالقرويين كمعقل للإسلام وحصن للغة العربية والحركات الوطنية التحريرية أن تقف هذه الحرب العنصرية إثر انبثاق فجر الاستقلال وأن تحظى جامعة القرويين بما هي أهل له من القداسة والاعتراف بالجميل والرعاية الحقة وأن يعاد النظر في وضعيتها على أساس سليم لحمته العمل على رفع مستواها العلمي بما يتناسب ومقدسات الأمة الدينية وسداه التقدير لها بتمكين رجالها من تخطيط برامج ومناهج تجعلها تواصل أداء رسالتها الإنسانية، ولكن فوجئنا بعد هذا الاستقلال بمشاهدة تلك العناصر تواصل كيدها للقرويين وتتربص بها الدوائر محاولة بكل ما تملك من وسائل أن تدمرها لأنها ترى فيها العقبة الكأداء التي تحول دون تحقيق أهدافها المعروفة فكانت هذه البرامج المهلهلة وكانت هذه النظم التي لا تدل إلا على فساد نبات أصحابها وإن تقنعوا عند عرضها بأقنعة براقة من استهداف للإصلاح وقصد للتشييد والبناء والتوحيد وقد سبق للعلماء أن رفعوا في عدة مناسبات احتجاجاتهم الصارخة واستنكاراتهم الشديدة ضد السياسة الهادفة إلى القضاء على كل ما من شأنه أن يجعل هذه الأمة تتمسك بدينها ومقوماتها كأمة ذات سيادة واستقلال.

* ملاحظة : لقد فضلنا الإبقاء على النص كما هو من حيث الترقيم وعلامات الوقف في الجمل.

وعقد العلماء مؤتمرا عاما في عاصمة الرباط يومي 18 و19 شتنبر 1960 شارك فيه نحو 400 عالم يمثلون جميع الأقاليم المغربية من سوس ومراكش وفاس والرباط وسلا والدار البيضاء ومكناس وطنجة وتطوان والعرائش والقصر الكبير وأصيلا وشفشاون والريف ووجدة وغيرها فدرسوا الأوضاع القائمة في البلاد من سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية واتخذوا في جميع ذلك قرارات مهمة نشرت بصورة ملتمسات في حينها ووجهوا إلى الأمة المغربية نداء حارا يدعونها فيه إلى التمسك بأهداف دينها الحنيف والغيرة على الحرم ومقاومة الانحلال الخلقي وعدم إلقاء السمع لدعاة الفتنة والبدعة والضلال مهما تستروا بمحاولة التجديد والنهوض ودعوى الوطنية الكاذبة.

وكان مما أولاه المؤتمر عظيم اهتمامه موضوع التعليم الإسلامي القروي الذي دخل إذ ذاك في طور التصفية النهائية بمقتضى برامج الوزارة التي عزمت على تنفيذها في مستهل السنة التعليمية الجديدة (1960-1961) وتتلخص في إدماج الطور الأول من هذا التعليم والسنوات الثلاث الأولى من الثانوي الخاص به في التعليم العصري العام ونصب مدير للقرويين لا صلة له بتاتا بتعليمها ولا بثقافتها وهذا بعد إلغاء الأقسام النهائية من كل من جامعة ابن يوسف بمراكش والمعهد العالي بتطوان إلى تدبيرات أخرى ثانوية، وفرض أطر من الموظفين البعيدين تمام البعد عن سلك التعليم الإسلامي القروي والذين لا يفهمون عنه مدلولا ولا دالا.

وقد استنكر المؤتمر بالإجماع هذه الخطة التي لا تنم إلا عن نية سوء في القضاء على التعاليم الإسلامية واللغة العربية انزلاقا بالمغرب المسلم نحو اللادينية وتركيزا للغة الأجنبية التي ضج المواطنون مما تلقاه من العناية والتثبيت على حساب اللغة العربية في جميع مؤسسات الدولة من مدارس وإدارات ومصالح مختلفة، فإنه مما لا خفاء به أن الدراسات الدينية التي تحذف من الطور الأول والسنوات الثلاث الأولى من ثانوي التعليم الديني سوف لا تعوض بحال فيما بقي من أقسام هذا التعليم وذلك الفراغ سيكون عاملا قويا في ضعف النتائج المحصل عليها في المعلومات الدينية عند الطالب القروي حين التخريج أضف إلى ذلك إلغاء القسم النهائي في كل من مراكش وتطوان، ومعناه إلغاء شهادة العالمية وإذا لم يكن عند الطالب القروي حصيلة مهمة من العلوم الدينية فلن تكون عند غيره بحال. ومثل هذا يقال في علوم اللغة العربية التي ما تزال جامعة القرويين والمعاهد الأخرى هي التي ترفع رايتها باليمين فإضعاف دراستها في هذه المعاهد معناه تقوية اللغة الأجنبية وتوطيد سيطرتها في البلاد.

وللتعبير عن هذا الاستنكار قرر المؤتمر عدم قبول المدير المعين للقرويين من غير سلك التعليم الإسلامي لأن أقل ما يعبر عنه هذا التعيين هو تسجيل العجز على رجال القرويين حتى عن تدبير شؤون جامعتهم التي هم أولى بها من غيرهم أيا كان كما قرر رفض البرامج التي تدمج التعليم الإسلامي في التعليم العصري وبذلك استمر رؤساء المعاهد أثناء السنة الدراسية المنصرمة يطبقون البرامج السابقة ويقبلون المنخرطين في السنتين الأوليين من الطور الأول والثانوي. على أن القسمين النهائيين في جامعة ابن يوسف بمراكش والمعهد العالي بتطوان قد ألغيا تماما ولم يكن بيد العلماء وسيلة للإبقاء عليهما واستمرارهما.

والآن وهذه هي الوضعية الشاذة التي يوجد عليها التعليم الإسلامي في القرويين وابن يوسف ومعاهد تطوان ومكناس وباقي المعاهد الأخرى، لا يصح مطلقا أن يبقى طابع عدم الاستقرار هو الذي يدمغ هذا التعليم الذي يعترفا لجميع بأهميته والذي تتوفر بلادنا على ثاني مركز مهم له في العالم الإسلامي خصوصا ونحن نعيش عهد الحسن الثاني الذي أخذ فيه كل شيء طريقه نحو الاستقرار والتكامل، فكيف تبقى جامعة القرويين جامعة معلقة في الهواء لا تعرف مصيرها وفي كل يوم تتلقى أوامر متعارضة مع أهدافها السامية ورسالتها الخالدة مما لو نفذ لمسخت مسخا ولصارت نسخة مزيفة من المدرسة الثعالبية التي أقامها الاستعمار الفرنسي في الجزائر لتخريج أيمة المساجد والحزابة والمؤذنين فقط لا غير، وفي حالة عدم التنفيذ تتلقى التهديدات الوقحة التي تهين كرامة العلماء، وتقلل من شأن التعليم الإسلامي حتى لتجعله عبئا ثقيلا على الدولة همها التخلص منه في أول فرصة.

إن الإشعاع الذي ينبعث من القرويين هو الذي يضيء مسالك الطلبة من الجنوب الجزائري ومن شعوب افريقية السوداء فيؤمون معاهدها المختلفة للارتواء من معين الثقافة الإسلامية والعربية، وذلك ما جعل فاس عاصمة العلم لا للمغرب وحده بل لأقطار غرب افريقية أيضا. فإذا طمسنا مبعث ذلك الإشعاع فمعناه قطع هذه الرابطة القوية التي تجمع بيننا وبين إخواننا من سود افريقية. وهم سوف لا يؤمونا لأجل جامعة الرباط لأن لهم جامعاتهم العصرية ولأنهم يجدون في أوروبا ما هو أهم وأنفع منها بلا شك. وعليه فإن جميع البواعث الداخلية والخارجية تحدونا للعمل على العناية بجامعة القرويين وتنظيم الدراسة بها تنظيما يكفل لها الحياة والتجدد والاستمرار في أداء رسالتها العلمية وتنوير الأفاق الإفريقية المسلمة والمحافظة على التراث الثقافي الإسلامي العربي الذي هي المؤتمنة عليه في هذه الديار.

والمشروع الذي تراه رابطة علماء المغرب كفيلا بتحقيق هذه الغاية وتتشرف بتقديمه إلى السيد وزير التربية الوطنية بالنيابة الذي أبدى تفهما عميقا لمطالب وفد العلماء في مقابلتهم له التي جرت يوم 27 يونيو 1961 هو هذا :

أولا : الاعتراف بجامعة القرويين وتعليمها وشهاداتها وباستقلال إدارتها كما هو الشأن في غيرها من الجامعات اعترافا رسميا حتى لا تبقى عرضة للإلحاق والتسور على تسييرها من طرف كل من هب ودب مع قصر النظر في شؤونها وتولي مديريتها على خريجيها وحاملي شهاداتها دون غيرهم وذلك تحت إشراف الوزارة طبعا.

ثانيا : إحداث كليتين للغة العربية وأصول الدين تكون إحداهما بمراكش والأخرى بتطوان لتعويض القسم النهائي الذي كان بكل من المدينتين المذكورتين وألغي في عهد الوزارة السابقة.

إن هاتين المدينتين كانتا بسبب وجود قسم الدراسات الإسلامية العليا فيهما تعتبران مركزين ثقافيين مهمين في الجنوب والشمال، وكان المظنون أن عهد الاستقلال سيقوي هذين المركزين ويزيدهما نشاطا فإذا الأمر بالعكس وإذا بالوزارة السابقة تطمس هذين المنارين الإسلاميين وتخلف في نفوس المغاربة عموما والمثقفين خصوصا بالجنوب والشمال حسرة لا يزيلها إلا تأسيس الكليتين المذكورتين بهذين المركزين كما طلبنا وذلك إلى جانب كلية الشريعة التي فتحت بفاس في العام الماضي.

ثالثا : الاحتفاظ للمعاهد الثانوية الإسلامية ببرامجها الكاملة واستقلالها الذاتي مما يمنع إدماجها كلا أو بعضا في غيرها بدعوى التوحيد أو غيره من العلل مع تطويرها طبعا وتلقيحها بمواد الثقافة العامة الضرورية وإدخال اللغات الأجنبية اللازمة إليها من غير أن يطغى ذلك على المادة الأصلية التي ينبغي أن يبقى لها الاعتبار الأول في جميع السنوات.

رابعا : الاحتفاظ بالطور الأول مع مراعاة سن القبول الطبيعية فيه، على شرط إحداث سنة إعدادية قابلة للإعادة إلى جانبه يقبل فيها الطلبة المتقدمون في السن الذين يكونون قد حفظوا القرآن أو بعضه ولهم إلمام أولي بالعلوم الإسلامية والعربية حيث يهيَّئون للالتحاق بالثانوي وتطوى مرحلة الطور الأول بالنسبة إليهم في سنة واحدة، فنكون بذلك قد حللنا مشكلة قبول الطلبة الذين تجاوزوا السن المحددة للتعليم

الأولي وتفادينا مأساة الطرد الذي يتعرض إليه هؤلاء المواطنون وغالبهم يأتون من البادية لا لذنب إلا أنهم قضوا شطرا من شبابهم في حفظ القرآن العزيز والمتون العلمية المعتمدة في التعليم الإسلامي القروي.

خامسا : إن مجموع هذه المؤسسات من معاهد وكليات هي التي يتركب منها هيكل جامعة القرويين وهي التي تحظى بعناية الدولة واعترافها بجامعية تعليمها وشهاداتها وشخصيتها المستقلة عن كل تدخل أو تطفل ممن ليس من أهلها الحاملين لثقافتها.

سادسا : الاعتراف بمعادلة شهادات القرويين من عالمية فما دونها لغيرها من شهادات الكليات والمدارس العصرية التي في درجتها وتخويل حامليها نفس الحقوق التي تخولها الشهادات الأخرى والاعتراف كذلك للعلماء بجميع الحقوق التي لغيرهم ممن يزاولون عملا في الوظيفة العمومية بما في ذلك حق التقاعد من تاريخ اشتغالهم.

إن هذا الاعتراف ليس حقا للعلماء يجب أن ينالوه بموجب ما بذلوا من ذات أنفسهم في خدمة الأمة ومصلحة البلاد فحسب ولكنه أيضا تشجيع على طلب العلوم الإسلامية والعربية وضمان لمستقبل الطلبة المنقطعين إليها والساعين في تحصيلها ولا يخفى ما في ذلك من حفظ لدمائها وصيانة لجوهرها من التلف والضياع وهو ما حرصت عليه جميع الدول المتعاقبة على الحكم في المغرب ولا سيما دولتنا العلية الشريفة وأجداد مولانا الإمام من مولاي رشيد إلى سيدي محمد بن عبد الله ووالده مولاي سليمان إلى أب المغاربة أجمعين مولانا محمد الخامس قدس الله روحه فالأمل بوارث سره مولانا الحسن الثاني أن يعمل على بقاء هذه الشعلة متقدة تنير السبيل أمام الأجيال الطالعة بما يتوافق وهمته العالية في الأحياء والتجديد.